بهدف زيادة حجم الصادرات والتبادل التجاري بين بلادنا وفرنسا

التوقيع على اتفاقية تعاون بين المجلس الأعلى لتنمية الصادرات والغرفة التجارية العربية الفرنسية

■،،كتب/ أحمد الطيار

في إطار تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين بلادنا وجمهورية فرنسا تم أمس التوقيع على اتفاقية تعاون بين المجلس الأعلى لتنمية الصادرات والغرفة التجارية العربية الفرنسية ، تضمنت الاتفاقية التعاون بين الجانبين في مجال تبادل الخبرات الفنية تنمية الصادرات والتجارة الخارجية وكذا ترتيب اللقاءات التجارية وتشجيع القطاع الخاص ورجال الأعمال وبإقامة شركات متخصصة في مجال التسويق الخارجي وتقديم كافة التسهيلات اللازمة لذلك وتوسيع الأنشطة الترويجية للمنتجات في كلا البلدين بهدف زيادة الصادرات والتبادل التجاري ، وقع الاتفاقية عن المجلس الأعلى لتنمية الصادرات الأخ نعمان محمد الملصي أمين عام المجلس وعن الغرفة التجارية العربية الفرنسية الأخ الدكتور صالح بكر الطيار أمين عام الغرفة.

ويأتي توقيع هذه الاتفاقية ضمن برنامج عمل الزيارة التي يقوم الدكتور صالح بكر الطيار أمين عام الغرفة التجارية العربية الفرنسية لبلادنا بالتنسيق مع المجلس الأعلى لتنمية الصادرات وسفارتنا في باريس والتي التقى خلالها بعدد من المسؤولين في الجهات ذات العلاقة بهدف الترتيب لزيارة وفد تجاري فرنسي لبلادنا خلال شهر سبتمبر القادم.

من جانبه قدم الأخ نعمان محمد الملصي أمين عام المجلس الأعلى لتنمية الصادرات خلال لقائه مع الدكتور الطيار شرحا تفصيليا عن أنشطة المجلس الأعلى لتنمية الصادرات وجهازه الفني، كما استعرض معه الإمكانيات الإنتاجية والتصديرية للمنتجات غير النفطية (الزراعية ، الصناعية ، السمكية ، الاستخراجية) ، مؤكداً على ما توليه الحكومة من دعم ورعاية وتقديم كافة التسهيلات والمزايا للاستثمارات الموجهة انتاجها للتصدير .

في اجتماع ضم كافة الجهات المعنية:

مناقشة كيفية تسهيل استعادة المنتجين للرسوم عند التصدير

صنعاء/سبأ/

عقد بمصلحة الجمارك أمس اجتماع موسع ضم كافة الجهات الحكومية والخاصة المعنية بالتصدير كرس لمناقشة كيفية تسهيل استعادة المنتجين المحليين للرسوم الجمركية على المواد الخام المستوردة التي تدخل في الصناعات المحلية ويتم تصديرها للخارج، واستعرض الاجتماع الذي شاركت فيه وزارتي المالية والصناعة والتجارة والمجلس الاعلى لتنمية الصادرات ومصلحة الضرائب والاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية وجمعية الصناعيين اليمنية والمنتجين استعرض المشاكل والمعوقات التي تواجه المنتجين في استعادة الرسوم في حالة تصدير السلع إلى الخارج وكذا مقترحاتهم ورائهم لتجاوز تلك المعوقات وبما يكفل تبسيط اجراءات استرداد الرسوم وتنمية وزيادة الصادرات٠ وفي الاجتماع أشار الدكتور علي الزبيدي رئيس مصلحة الجمارك إلى أهمية هذا الاجتماع كونه يأتي للتشاور بين كافة الجهات الحكومية والخاصة لإيجاد حلول عملية لكافة المعوقات التي تواجه المصدرين وتسريع الية استرداد الرسوم٠٠ وقال ان المصلحة تدرس منذ عام المشاكل والعراقيل التي تواجه نظام الدروباك الخاص باستعادة الرسوم على المواد المصدرة والاجراءات المطلوبة سواء من الدولة أو القطاع الخاص لتجاوزها باعتبار ان النظام وجد لخدمة التصدير والمصدرين، وأكد الدكتور الزبيدي في هذا الشان ان المصلحة تسعى لتغيير بعض القرارات واللوائح لكن على أسس سليمة وصحيحه مشددا على ضرورة الخروج بالية عملية وواقعية قابلة للتنفيذ تؤدي إلى تسريع عملية استرداد الرسوم وتنمية وزيادة الصادرات وبالتالي تضمن حقوق الدولة والمنتجين على حد سواء٠

يتم بحثها خلال العام الجاري:

مجلس إدارة صندوق الرعاية الاجتماعية يقر توزيع ١٠٠ ألف حالة ضمان جديدة

كتب/منصور شايع

■،، أقر مجلس إدارة صندوق الرعاية الاجتماعية في الاجتماع الذي عقد أمس برئاسة الأخ عبدالكريم إسماعيل الارحبي وزير الشؤون الاجتماعية والعمل رئيس المجلس أقر من حيث المبدأ توزيع ١٠٠ ألف حالة ضمان اجتماعي جديدة وتوزيعها على المحافظات مع التأكيد على ضرورة الأخذ بالاعتبار المؤشرات الجديدة للتعداد السكاني الذي جرى مؤخراً.

وأضاف الأخ منصور حسين الفياضي المدير العام التنفيذي لصندوق الرعاية الاجتماعية في تصريح لـ«الثورة» ،أن مجلس الإدارة أقر أيضاً مشروع التصور الخاص بتأهيل وتدريب المستفيدين المقدم من إدارة الصندوق مع التوسع في هذا الجانب ليشمل التدريب في مجالات أخرى وتحديداً في الجانب الزراعي والسمكي وعموم الأنشطة الريفية مع ضرورة توافقها واحتياجات السوق ليتم تصريف وتسويق المنتجات وبالتالي توسيع وتطوير هذه المشاريع.

هذا وكان المجلس قد أقر في بداية الاجتماع التقرير المقدم من الصندوق والمتعلق بكافة أنشطته خلال العام الماضي ٢٠٠٤م ،كما استمع مجلس إدارة صندوق الرعاية الاجتماعية إلى شرح مفصل من قبل المدير العام التنفيذي حول تجربة الصندوق في مجال تدريب وتأهيل المستفيدين الذي قام بتنفيذها خلال العام الماضي والتي هدفت إلى إشراك الفئات الفقيرة في عملية الانتاج والتنمية في المجتمع بدلاً من عملية الاتكال على المساعدات الرمزية التي يقدمها الصندوق وحتى يفسح المجال لحالات جديدة أكثر احتياجاً.

وأوضح الأخ الفياضي أنه تم ربط المساعدات النقدية بالتدريب والتأهيل مشيراً إلى أن الصندوق قام بتجربة عملية التدريب للمستفيدين في كل من محافظات الحديدة، عدن، أمانة العاصمة، تعز، الجوف، وأثبتت نجاحاً واسعاً، الأمر الذي حمل قيادة الصندوق إلى تقديم مشروع التوسع في هذا الجانب خلال العام الجاري ٢٠٠٥م، ليشمل معظم محافظات الجمهورية ووفقاً لاستراتيجية التخفيف من الفقر.

تعز..التخطيط لغرس ٥٠ ألف شجرة للعام الجاري

■.. عقدت لجنة التشجير بمحافظة تعز أمس اجتماعا لها برئاسة المهندس عبدالقادر حاتم وكيل المحافظة للشؤون الفنية والبيئة بحضور الاخوة مدراء عموم المديريات ومدراء ادارات الاشغال بالمديريات ٠ استعرض الاجتماع خطة التشجير للعام ٢٠٠٥م والدراسات التي أعدتها اللجنة بهذا الخصوص والمواقع المختارة سواء على مستوى المدينة أو على مستوى المديريات.

وأكد الاخ الوكيل على ضرورة توسيع عملية التشجير لتشمل المساجد والمقابر واستغلال مياه الصرف الصحي في المساجد لري الاشجار والاهتمام بري الاشجار بعد غرسها ورعايتها بصفة دورية ٠ ولما من شأنه اظهار المحافظة بالمظهر اللائق بها .

واوضح المهندس عبد الله الجندي مدير عام مكتب الزراعة بالمحافظة لوكالة الانباء اليمنية سبأ انه سيتم خلال هذا الموسم زرع ٥٠ الف شجرة منها عشرة آلاف شجرة زيتون سيتم زراعتها في جبل صبر وثلاثين الف شتلة سيتم زراعتها في المديريات ونحو عشرة آلاف شتلة في المرافق الحكومية في المدينة٠

التوقيع على اتفاقية تعاون بين بلادنا ومنظمة جايكا اليابانية

الثورة/ سعيد الجعفري

جرى أمس في مبنى الهيئة العامة لمياه الريف التوقيع على اتفاقية التعاون بين بلادنا ومنظمة جايكا اليابانية والتي بموجبها تقدم المنظمة الدعم الفني للهيئة العامة لمياه الريف في مجال تنفيذ المشاريع الى جانب دعم الهيئة العامة للموارد المائية لغرض تحسين مصادر المياه والحفاظ عليها.

وقع الاتفاقية عن بلادنا الأخوين علي الصريمي رئيس الهيئة العامة لمياه الريف وسالم باشعير رئيس الهيئة العامة للموارد المائية وعن منظمة جايكا اليابانية رئيس وفد المنظمة السيد إيكوركورا حضر توقيع الاتفاقية الأخ وزير المياه والبيئة د. محمد لطف الارياني والسفير الياباني بصنعاء، يشار الى أن وفد المنظمة كان قد عقد لقاءات سابقة مع المسؤولين في الهيئة العامة لمياه الريف وأجرى العديد من الزيارات الميدانية لمواقع المشاريع.

عدن..ورشة عمل خاصة بتقييم أنشطة المشاريع الصغيرة

■.. عدن /سبأ

بدأت أمس بعدن فعاليات ورشة العمل الخاصة بتقييم المرحلة الاولى لانشطة المشاريع الصغيرة التي تنظمها جمعية التضامن التنموية النسوية بعدن بالتعاون مع البنك الدولي ٠ ويشارك في الورشة على مدى يومين ٢٥ / مشاركه من عدد من الجمعيات التنموية والغرفة التجارية والصناعية بعدن وفرع صندوق تمويل المنشات الصغيرة وعدد من الجهات ذات العلاقة من الصندوق الاجتماعي للتنمية ٠

ويقيم المشاركون مستوى تنفيذ المرحلة الاولى للفترة من يوليو وحتى ديسمبر من العام الماضي بالاضافة الى استعراض عدد من أوراق العمل حول مستوى تنفيذ عدد من المشاريع الخدماتية الصغيرة المدرة للدخل والممولة من البنك الدولي في مراكز ومديريات المحافظة والتسهيلات المقدمة من الجهات ذات العلاقة لهذه المشاريع ٠

أهمية استخدام الطاقة المتجددة

ثامر عبدالله العاصمي

يأتي توجه بلادنا نحو إيجاد مشاريع الطاقة المتجددة لأسباب عديدة أهمها الاتجاه نحو الاستغلال الفعلي لهذه الطاقة خاصة الطاقة الشمسية، فبالرغم من أن بلادنا تقع في نطاق مناطق الحزام الشمسي حيث يتجاوز عدد ساعات الإشعاع الشمسي ٣٢٠٠ في السنة إلا أنه لا يتم استغلاله في ما توجد دول أخرى لا تتمتع بربع هذا العدد من الساعات إلا أنها تشجع استخدام هذه الطاقة، ويبرز هذا التوجه نحو الطاقة المتجددة مع بروز مشكلة العجز في الطاقة الكهربائية في بلادنا حيث أن الاستهلاك للطاقة الكهربائية لما هو قائم حاليا لا يوازي الطلب المرتفع عليها الأمر الذي يؤدي إلى الإطفاءات المتكررة نتيجة عجز ونقص يصل إلى ٧٠ ميجا واط إضافة إلى أن هناك عددا كبيرا من القرى الجبلية والجزر المتناثرة في بلادنا والتي لم تستطع أن تصل أليها شبكات الكهرباء والبعض الآخر ادخل إليه المد الكهربائي إلا أنه نتيجة قلة سكانها من ناحية وقلة استخدامها للكهرباء والذي لا يتجاوز ١٠ كيلو واط من ناحية أخرى يتسبب في فقدان بالشبكة ومشاكل فنية أخرى، وتؤكد الدراسات أن عدد القرى في بلادنا ١٣٠٠٠ قرية أي حوالي ١,٣٠٠,٠٠٠ مسكن وأن المغطى منها بخدمة الكهرباء يتجاوز ١٤٪ فيما الباقون محرومون من الطاقة الكهربائية ويشكلون ٨٠٪ من سكان الريف في بلادنا.

حيث لا تزال كثير من الأسر الريفية تستخدم الكيروسين للإضاءة والذي يكلف الأسرة الواحدة مبلغ لا يقل عن ٧٥٠ ريال شهريا إضافة إلى رداءة الإضاءة والأضرار البالغة من الغازات المنبعثة من احتراق الكيروسين على سلامة الفرد خصوصا الأطفال.

الأمر الذي يدفع بلادنا نحو إحلالها بالطاقة الشمسية لإعطاء إضاءة مقبولة وخدمة تصل إلى عشرين عاما وكلفة صيانة شبه معدومة وتغطية لكافة القرى البعيدة والجزر اليمنية بالطاقة الكهربائية.

ويؤكد أحد مهندسي الطاقة في بلادنا أن نشر السخانات الشمسية فقط على سبيل المثال في محافظة صنعاء وإحلالها بدلاً عن السخانات الكهربائية ستوفر ٢٠٪ من الطاقة المستهلكة، فما بال استخدام الطاقة الشمسية في الكثير من الأمور ومنها إضاءة القرى والجزر واستخدام هذه الطاقة في ضخ المياه وتحليتها كبديل عن مادة الديزل وتكاليفها المرتفعة وأضرارها البيئية المختلفة.

الهيئة العامة للتنمية وتطوير الجزر اليمنية.